دور اللغات الوطنية في التقدم العلمي

الدكتور المهندس عبد المجيد طريباق

خبير برامج البيئة بمديرية العلوم لدى المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة – الإيسيسكو
دكتور مهندس في البيئة والتعمير من معهد البوليتكنيك، كلية العلوم التطبيقية بجامعة بروكسل
حاصل على جائزة محمد السادس الدولية للفكر والدراسات الإسلامية سنة 2007 عن كتابه "منظور الإسلام لحماية البيئة".

كلما استرجع الإنسان غاية وجوده ودوره في مسرح الحضارة الإنسانية كطرف له اعتبار في المساهمة العامة للنوع البشري في عمارة الأرض عبر التاريخ، تبادر إلى ذهنه الشعور بالحاجة لتقييم انتمائه الإنساني ولغته في ميزان التمدن والتقدم العلمي وخدمة الأجيال البشرية السابق منها واللاحق على السواء. وليس المقصود هنا المقارنة مع الأمم اللغوية الأخرى أو امتحان لغة دون أخرى في قدرتها على إنتاج أو استيعاب التقدم العلمي، ولكنه الإحساس الفطري بواجب المواطنة الكونية الذي يملي نفسه على الأفراد والشعوب والدول كي تنظر في مستقبل رصيدها اللغوي أخذاً وعطاءً وتفاعلاً مع المنظومة التنموية للغات والأمم، خصوصاً تلك التي كتبت لها الريادة العلمية في مختلف المجالات.

وتقتضي طبيعة البعد المؤسساتي للعمل العلمي اليوم، أن تتبناه دول أو مجموعات دولية لما يتطلبه من تدبير مالي ضخم، وتصنيف دقيق للتخصصات، وتبادل ضروري للمعلومات والتجارب ووسائل العمل. وهو بهذا يتجاوز مشروع العمل العلمي في تأسيس كيانه حدود اللغة، وفرض عليه اليوم أن يستسلم لحدود الوطن كحيز قرار مؤسساتي تنموي يختار ويتبنى لغة من اللغات الوطنية أو الأجنبية لممارسة مساهمته وحضوره الدولي في محافل التعليم والبحث والتقدم العلمي.

وبعد رسم حدود الوطن، وتحديد لغة البحث العلمي للبلد أو اللغة الجامعة، يجد الإنسان نفسه أمام تحد جديد من نوع آخر، يلزمه بالتواضع أمام الغيرة على اللغة أو الوطن رغم أهميتهما والاستعداد لتجاوزهما.

للحديث عن حدود قدرة اللغة الجامعة المعنية على المساهمة في واجب تقدم البحث العلمي الإنساني بصفة عامة. ذلك لأن العلم يتجاوز في طبيعته ووسائله وأهدافه وآثاره حدود عاطفة اللون والجنس والدين واللغة والوطن والانتماء الحضاري، ويخضع لسنن التمكين التي أودعها الله في خصائصه، والتي تبقيه صدقة جارية ينتفع بها كل ذي كبد رطب إلى يوم القيامة.

ويبقى السؤال التقليدي الكبير قائماً، لماذا يعود بنا البعض لحمل عبئ التفكير في دور اللغات الوطنية في النهوض بالتقدم العلمي؟ وما الدليل على مردودية العمل العلمي في ظل هذه العودة؟ ثم لماذا لا نتبنى لغة علمية عالمية من اللغات الرائدة علمياً، ويركن كل منا إلى لهجته العلمية يستهلك بها نتاج الآخرين، إذ لا فائدة في تضييع الوقت في لي أعناق التاريخ، واسترداد مجد لغوي غابر عفا عنه الزمن وطوته الأيام بتقلباتها، والنتيجة واحدة على أي حال، لأن العلم لا لغة له، وهو مشاع بين الشعوب والأمم على اختلاف لغاتها؟ وقد يقول البعض:ألن يكون هذا الاقتحام سبباً في الانغلاق والتخلف عن الركب العلمي العالمي المتجدد يومياً؟ وكيف تحدد اللغة الوطنية وسط تعدد اللغات في بعض البلدان؟ ثم ألا يكون هذا مدعاة لإثارة نعرات لغوية لا حاجة إليها في ظل التوافقات اللغوية الوطنية القائمة؟ وأخيراً هل يغار الإنسان على الوطن واللغة أم على البحث العلمي؟ وما هو سبيل الخلاص والأمن اللغوي في ظل كل هذه التوازنات؟

الحاجة إلى لغة علمية وطنية جامعة

من المعروف أن المجتمعات تشكل في أوطانها كلاً موحداً من خلال مقومات الهوية، والتي هي اللغة والدين والوطن. لكن هذه المقومات قد تتعدد وتتفاوت بحسب طبيعة المجتمعات، ويحصل شعور عام بالحاجة للتوافق على المقومات التي تجسد فكرة الانتماء، وتعبر عن الكيان الجماعي للوطن. وتعتبر اللغة المقوم الأهم لدى أي مجتمع، فهي حاملة فكره، والمعبرة عن انتمائه ودعامة قصوى من دعائم هويته.

لكن ظاهرة التعدد اللغوي تأتي بإشكالات عدة على مستوى الوطن الذي تتربع على أرضه عدة لغات وطنية، ويطرح السؤال أي منها تكون اللغة الرسمية للبلاد؟ أو أي منها الأجدر بالتعليم والإعلام والبحث العلمي؟ وفي مثل هذه الأوضاع الموسومة بالتعدد اللغوي، تجد الدول أحيانا نفسها مجبرة على ترقية هذه اللغة أو تلك، أو سحب منزلة بعينها من هذه اللغة أو تلك في إطار تدبير تعايش اللغات داخل الوطن الواحد، والتي قد تصل إلى عشرات اللغات المحلية في بعض الدول. لكن الأهم في موضوعنا اليوم هو السبيل للنجاح في تعيين اللغة الوطنية العلمية التي تحقق بروزاً في حقل التقدم العلمي للبلد، وتأطير منافستها لغيرها من اللغات في حقل الإبداع والإنتاج المعرفي.

دور اللغات الوطنية في التقدم العلمي

لن نختلف هنا مع من سبقونا بالقول "على أننا لا نحتاج أن نُطيل الكلامَ عن نماذج كثيرة من الأُمم التي لم تكن لتحقّق القدرَ العالي من التنمية المُستدامة إلا بتوطين المعرفة في تُربتها ومجتمعاتها، ولم يكن أمامها من سبيل لهذا إلا بلغاتها الوطنية. وفي مقدمة هذه الأُمم عددٌ من دول آسيا كاليابان والصين وكوريا الجنوبية التي حقّقت في فترة وجيزة قفزةً عالية في مجال الاقتصاد والتطور العلمي والتقني والصناعي. أما الدول الغربية التي اعتمدت على لغاتها الخاصة فهي كثيرةٌ كما نعلَم في مقدمتها: روسيا وألمانيا والدانمارك والنرويج وإسبانيا والبرتغال وإيطاليا وفرنسا واليونان وغيرها".

إننا نحتاج هنا لتمحيص مدى قدرة اللغات الوطنية المرشحة على "الهَضم والاستيعاب للمعارف المُستورَدة التي كان لا بد لها من التفاعُل الإيجابي مع عناصر الثقافة المَحَلّية والمتأصّلة" . وهذا شرط قديم في اقتناء المعارف بغرض توطين المعرفة ثم الانتقال بها إلى مرحلة الإبداع والإنتاج المعرفي.

ففي مجال الطب نقل العرب مثلاً كُتُب أطباء اليونان وغيرهم إلى العربية، وانكبَّ الناسُ على دراستها وتعلُّمها وشرحها وفهمها، إلى أن جاءت مرحلةُ الإنتاج والإبداع التي أخرجت أمثالَ ابنِ سينا وابن رُشد والرازي والبَيروني والغَسّاني وابن زُهر وغيرهم. وبما أن مادةَ الطبِّ قد تعرَّبت بالكامل ولم تبق محصورة في نطاق طبقة ضيِّقةٍ تتقن اللغات الأجنبية، فقد أصبحت رغم دقّة تخصُّصها، مُتاحةً للفهم لدى كل شخصٍ من أبناء هذه الحضارة أو مُستعمِلٍ للغتها وساعدت على نشر الثقافة والوعي الصِّحِّيَّين والوقاية من الأمراض في المجتمع على نطاقٍ كبير، وعلى توسيع الشراكة في هذا المجال الحيوي من مجالات التنمية. وهذ أيضًا شأن العلوم الأخرى في المجالات اللصيقة بحياة الناس اليومية في الرفع من وعي الناس، بما هم في أمسّ الحاجة لمعرفته بلغتهم من أجل صلاح أبدانهم وأنفسهم وعقولهم وبيئتهم وصناعاتهم ومِهَنِهم وما يُنَمّي مجتمعَهم بصفة عامة. فليس هناك من وسيلة تُجدي لتعميم المعرفة وتبسيطها، ولا من طريقة لتطوير حياة المجتمعات والرفع من أحوال أصحابها، أكثرَ من استعمال اللغة الوطنية.

ولا يعني تبّني اللّغة الوطنية الجامعة إلغاء اللغات الوطنية أوالأجنبية، بل تمثّل الوحدة الوطنية في ظل التّعدد والاختلاف، بل تكون مستخدمة بوصفها الأداة الأكثر أهمية لتنظيم العلاقات السياسية والتجارية فتكون لغة علم واقتصاد وتجارة، وغيرها من ميادين الحياة الاجتماعية. كما يجب تجسيد وطنية اللغات الوطنية المتعايشة من خلال الإعلام والتعليم والتواصل العام في المجتمع، وتكون اللغات الأجنبية خادمة للغة الوطنية في نقل المعارف والإبداع الفكري وغيره. وهذا الأمر سيسمح بإنشاء العنصر اللغوي التنموي الجامع، الذي يرفع رأس البلد أو الأمة في حقول المعرفة والبحث العلمي، ويتبناه كل أبناء الوطن على اختلاف لغاتهم. وقد أثبتت الدراسات أن عنصر اللغة الواحدة يعطي قوة توحيد لجهود مؤسسات المجتمع في تأطير التنمية، ويوفر الطاقات الفكرية والذهنية في التدبير اليومي للشأن العام وفي وسائل الإعلام والتوعية الصحية والبيئية، ويسهل توحيد الرؤى في الممارسات السياسية والانسجام في السياسة التعليمية، أو بالأحرى يمكن بطلقة لغوية واحدة أن تحرك سفينة المجتمع بمختلف طاقاته وفئاته التي تفهم نفس الشيء من مصدره اللغوي الموحد.

وختاما إذا كان من شروط التنمية والتقدم العلمي توطين المعرفة العلمية، علماً أن توطين المعرفة يتم عبر لغة وطنية جامعة قادرة على هضم معارف الآخرين والسير نحو الإبداع والإنتاج انطلاقاً من مشروع مجتمعي واضح المعالم، فإن المغامرة اللغوية في حقل العلم تصير واجبة من باب المساهمة الوطنية في التنمية الحضارية الكونية الشاملة. والأمر هنا يحتاج إلى تقدير علمي متخصص لإمكانات التأهيل اللغوي في اقتحام العقبة بجانب الإرادة السياسية والثقافية المطلوبة كي لا يتحول الأمر إلى مجرد مراجعات تاريخية في التدافع الثقافي، قد تعيق ركب المواكبة العلمية بسبب التعامل مع اللغة بعاطفة التاريخ ورجاله الذين صنعوا مجد اللغة في الماضي بدل تخريج رجال تاريخ جديد يتملكون نواصي التقدم بالعلم وتخصصاته ويخلصون في التمكين للغتهم خدمة للإنسانية وليسوا مجرد متكلمين بها.